

تقرير حالة البلاد

مكافحة التطرف





4	تقديم
5	أولاً: دوافع التطرف ومسبباته
6	أ. دوافع دينية
6	ب. دوافع اجتماعية ونفسية
7	ت. دوافع سياسية
9	ث- دوافع اقتصادية
9	ج- المنظومة التعليمية
10	ح- وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي
11	خ- دور التنشئة
11	ثانياً: الجهات المعنية بمكافحة التطرف وآليات عملها
11	أ- المؤسسات الحكومية
13	ب- مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية
16	ثالثاً: الإطار القانوني الخاص بمكافحة التطرف
	أ. قانون منع الإرهاب رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٦،
16	والمعدل بقانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٨
18	ب- قانون منع الجرائم الإلكترونية رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٥
18	رابعاً: تحديات مكافحة التطرف
19	خامساً: محاور مكافحة التطرف
20	أ. الإطار التنظيمي
20	ب. بناء قدرات الأفراد المؤثرين
22	ت. الأنشطة والفعاليات
23	ث. المؤسسات التعليمية
23	التوصيات

تقديم

يُعدّ التطرف أحد العناوين الأكثر تداولاً مؤخراً على إثر تفاقم انتشار الفكر المتطرف والدعم الإعلامي الممنهج له أحياناً، حيث يسلط الإعلام الضوء على التطرف في المجتمعات المختلفة وخاصة العربية بسبب انتشار عدد من المجموعات الإرهابية المدعومة بـ«ماكينة» إعلامية تواصل الليل بالنهار على منصات التواصل الاجتماعي، لاستعطاف الفئات المختلفة، وخصوصاً الشباب الذين يعانون من التهميش والإحباط وتضاؤل العدالة الاجتماعية وتفضي الفساد على أكثر من مستوى وفي القطاعات المختلفة.

وقد تأثر الأردن تأثراً كبيراً بسبب الأحداث الدموية التي تسببت بها المجموعات الإرهابية في الدول المجاورة، فالنزوح واللجوء والاستهداف المباشر وأنشطة التجنيد من قبل هذه المجموعات تسببت بشكل أو بآخر في انتشار محدود -وهو في تزايد- للفكر المتطرف في الأردن، والشواهد كثيرة على ذلك. فما يشاهد على منصات التواصل الاجتماعي من بثّ لخطاب الكراهية، والاستجابة بشكل سلبي للأحداث المختلفة، وتقلص شواهد تقبل الآخر.. كل ذلك يدق ناقوس الخطر، ويدفع باتجاه ضرورة العمل الجاد من الأطراف المختلفة، للحد من انتشار هذه الآفة عبر شراكات فاعلة بين الأجهزة الحكومية -بشقيها المدني والعسكري- والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية، في الإستراتيجيات والخطط والسياسات والقوانين الناظمة وبناء القدرات.

وتواجه أنشطة الحد من انتشار الفكر المتطرف في الأردن عدداً من التحديات، أهمها عدم الفهم الشامل لمفهوم التطرف وعدم الوقوف على أسبابه، ما يضعف من جودة الاستجابة للإستراتيجيات ومن مستوى التفاعل مع البرامج والأنشطة، وبالتالي عدم تحقيق الأهداف المنشودة، فما يزال هناك أفراد منخرطون في أنشطة الحد من انتشار الفكر المتطرف متوسطة وطويلة الأمد دون تغيير في بنية خطابهم، حيث يتضح ذلك في بثهم لخطاب الكراهية على منصات التواصل الاجتماعي.

أولاً: دوافع التطرف ومسبباته

يرى الكثيرون أن التطرف في الأردن لم يولد مع بروز ما يسمّى تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش)، فقد شهد الأردن أحداثاً في السابق أقلّ ما يقال عنها إنها أحداث دامية، مثل تفجيرات الفنادق التي وقعت في عام 2005 على يد تنظيم إرهابي آخر يسمّى «القاعدة».

إن هذه الأحداث دفعت الدولة الأردنية بمكوناتها كافة لإعداد العدة للتصدي لمثل هذه الاختراقات، وبالفعل عمل الأردن على التصدي لبعض الاختراقات، أي بما معناه أن الأردن عمل أمنياً بطريقة احترافية، ولكن في غياب إستراتيجية للتصدي للفكر المتطرف والإرهاب من الناحية الفكرية وبالتركيز على التنشئة المجتمعية، وهذا بدأ جلياً بعد بروز «داعش» خلال العقد السابق، إذ انخرط العديد من الشباب الأردني ضمن صفوف تنظيمات كـ«داعش» و«جبهة النصرة» وسواهما من التنظيمات التكفيرية الإرهابية. وبالاستناد إلى بعض الدراسات فقد وصل عدد الأردنيين المنضمين للمنظمات الإرهابية في سوريا إلى 4000 أردني وذلك حتى نهاية عام 2015.

ومن هنا، بدأ الأردن التصدي الفكري والثقافي للفكر المتطرف الإرهابي، من خلال مجموعة من البرامج والخطط. ولكن قبل الشروع في مشاريع تقاوم هذا الفكر، لا بد من الوقوف أمام المسببات التي أوصلت الحال إلى ما هي عليه، لا سيما وأن هناك مناصرين لبعض التنظيمات الإرهابية أصبحوا ينتشرون داخل المجتمع الأردني، حتى إن بعضهم وصل لقناعة بأن هذه التنظيمات هي الأحق بالحكم من أي نظام آخر، بل إن من المناصرين من امتنع عن أداء صلاة الغائب على الشهيد معاذ الكساسبة والذي كان يؤدي واجبه في محاربة تلك التنظيمات، حيث أن الأردن كان عضواً من أعضاء التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب في سوريا.

وللتطرف دوافع كثيرة تختلف باختلاف الظروف التي يعيش فيها الذين يجنحون نحوه، وهناك باحثون ربطوا بين الأسباب المتعددة للتطرف بوصفها تشكّل منظومةً واحدةً متشابكة في معظم الأحيان. ومن شأن البحث في أسباب التطرف أن يساعد في بناء برامج للحماية منه، ويسهل أيضاً معالجته ويخفف من الآثار الناتجة عنه، كما هي الحال في الأردن.

ومن الدوافع التي تتسبب في انتشار الفكر الفهم الخاطئ للدين، والتحول إلى التطرف العنيف ثم الإرهاب: الدوافع الدينية، والدوافع الاجتماعية والنفسية، والدوافع السياسية، والدوافع الاقتصادية، إلى جانب التأثير الذي تحدثه المنظومة التعليمية، ووسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، ودور التنشئة.

أ- دوافع دينية

يعتقد بعض الذين يمتلكون فكراً غير معتدل أنهم ينتمون للدين الصحيح، وأن أي شخص يخالفهم هو غير مقبول بالنسبة لهم، لهذا يعطي هؤلاء لأنفسهم الحق بالاجتهاد في الكثير من القضايا الدينية، بينما هم في حقيقة الأمر غير مؤهلين لذلك، ولم يبلغوا الدرجة العلمية والمعرفية التي تمكنهم من الاجتهاد، لذلك فإنهم يقومون مثلاً بمحاسبة الآخرين على الفروع والنوافل وكأنها فرائض ينبغي القيام بها، ما يؤدي إلى تكفير هؤلاء الآخرين بنظر أصحاب الفكر غير المعتدل، على اعتبار أنهم مجتمع جاهل منحرف ولا يحتكم إلى ما أنزل الله تعالى، الأمر الذي يدفع «التكفيريين» إلى فرض رأيهم وتصرفاتهم قهراً على من سواهم، وبالتالي استباحة دمائهم وأموالهم من دون تردد.

ب- دوافع اجتماعية ونفسية

تتنوع الدوافع الاجتماعية للتطرف، وتختلف من مجتمع لآخر ومن فرد لآخر وفقاً لما تتعرض له المجتمعات من ظروف أو حوادث قد تسهم في انجرار أفرادها وراء المجموعات المتطرفة والإرهابية. ومن هذه الأسباب:

1. شعور الفرد بالظلم داخل مجتمعه من حيث المعاملة، ومعاملته بقسوة سواء على مستوى العائلة في البيت أو في البيئة التي يعيش بها، حيث يؤدي ذلك إلى نشأة أفراد ناقمين على المجتمع، وهذا ما يدفعهم للتفكير بالانحراف والتطرف لقيادة ثورة غير معتدلة على مجتمعهم وما يحمله من قيم ومعايير، متحدّين جميع الاعتبارات.

2. الفراغ الناتج عن التسرب من المدارس والبطالة، وحالة الثراء الفاحش التي تمنح صاحبها الشعور بالإشباع نتيجة تجربة أشياء كثيرة، وتدفع به للتفكير بخوض تجارب

جديدة. ويشكل الفراغ أرضية خصبة لأيّ فكر متعصب ومتطرف يغزو الإنسان، ويولد جذوراً يصعب اقتلاعها.

3. اضطرابات عقلية أو شخصية. وهنا يصبح التعصب والتطرف بالنسبة للأفراد الذين يعانون من هذه الاضطرابات طوق النجاة الذي يجب التمسك به للخروج من دوامة الاكتئاب والقلق التي تسيطر على حياتهم. كما يسعى بعض هؤلاء المضطربين لمحاولة خوض مغامرات جديدة، كالتعامل مع أسلحة ثقيلة، أو قيادة آليات حربية، أو الرغبة بالسيطرة من خلال تولي مهام قيادية توفرها المجموعات الإرهابية والمتطرفة لهم.

4. الإحباط. يقول «إريك هوفر» مؤلف كتاب «المؤمن الصادق»: «إن المحبطين أكثر الناس قدرة على أن يكونوا أتباعاً مخلصين. والملاحظ في الجهود الجماعية أن أقل الناس استقلالاً هو آخر من يزعجه احتمال الفشل. وسبب ذلك أن المحبطين يشاركون في عمل جماعي، لا ليضمنوا نجاح مشروع يهمهم، بل ليتجنبوا التعرض للوم إذا فشل المشروع. عندما يفشل مشروع جماعي يتفادى المحبطون الشيء الذي يخافونه أكثر من أي شيء آخر، وهو ما يكشف عيوبهم الفردية. يبقى إيمانهم بعد الفشل كما كان قبله، وتبقى لديهم الرغبة في المحاولة من جديد، يتبع المحبطن القائد، لا لأنه سيقودهم إلى الأرض الموعودة، بل لأنه يقودهم بعيداً من أنفسهم التي يكرهونها. الاستسلام للقائد ليس وسيلة، ولكنه غاية في حد ذاته، أما الاتجاه الذي يسير فيه القائد فأمر لا يهم كثيراً». ومن هنا يتبين أن الإحباط يمكن أن يكون دافعاً أساسياً في الانضمام لتنظيمات توفر للمحبطين الغطاء الاجتماعي والمكانة المرموقة والسلطة اللامحدودة.

ت- دوافع سياسية

هناك العديد من الأسباب السياسية التي تؤدي إلى التطرف، ومنها:

1. الحرمان من الحقوق السياسية والحريات المدنية، الناتج عن التعرض للسجن أو النفي بسبب الآراء السياسية للفرد، ما يدفعه للتواصل مع المجموعات الإرهابية والمتطرفة والإرهابيين سواءً داخل السجون أو خارجها من أجل الحصول على حقوقه، إذ تروج المجموعات الإرهابية لنفسها على أنها تنصر المظلومين وتعيد الحقوق لأصحابها.

2. الاحتلال العسكري من قبل دولة أخرى، ما يدفع الأفراد للبحث عن أي وسيلة تدعمهم بالأسلحة اللازمة للتحرر والتخلص من هذا الاحتلال، وغالباً ما يضطر هؤلاء للاستعانة بالمجموعات الإرهابية للحصول على التدريب والأسلحة والمال اللازم، الأمر الذي تستغله المجموعات الإرهابية لتحقيق أهدافها.

3. اعتقاد المجتمعات الأقل حظاً بأن المجتمع الدولي لا يدعم المجتمعات الإسلامية - خاصة في الوطن العربي- ولا يكثرث لدعمها، ما يدفع الأفراد والمجموعات التي تعاني من التهميش والإقصاء للتفكير بالانضمام للمجموعات الإرهابية وتنفيذ عمليات انتحارية أو القيام بأنشطة تجنيد إلكترونية أو استقطاب أعضاء جدد بهدف لفت الانتباه لقضاياهم.
4. التناقض الواضح بين ما تنص عليه المواثيق السياسية الدولية وما يطبّق على أرض الواقع، إذ إن ما تدعو إليه جميع المواثيق هو إنساني بالدرجة الأولى، ولكنه لا يلقي الالتزام الواضح من قبل الدول الموافقة عليه، ما يدفع بعضهم لتنفيذ أعمال إرهابية بهدف إعلان الاحتجاج على فاعلية هذه المواثيق وعدم الالتزام الدولي تجاهها.
5. ضعف الاستجابة من قبل الحكومات للأصوات المطالبة بالإصلاح والقضاء على الفساد وتحسين البنى التحتية، ما يدفع عدداً من الأفراد للتشجيع على التطرف وتنفيذ أنشطة قد تتحول لتطرف عنيف لاحقاً من أجل لفت الانتباه إلى مطالبهم والاستجابة لها.
6. الإقصاء السياسي للمجموعات التي تختلف في توجهاتها وآرائها مع الحكومات، إذ يلاحظ في كثير من الدول العربية أن هناك تهميشاً للجماعات الإسلامية، وعدم اكتراث بها، ووقوفاً في وجهها في بعض الأحيان، وتجميداً لأعمالها وحصراً لأنشطتها. وهو ما يحدث حتى في دول تدعي الحرية والديمقراطية، إلا أنها لا تُظهر أي التزام بالمعايير عند تعاملها مع التيارات الإسلامية حتى لو كانت معتدلة، فسرعان ما تتحول الحرية والديمقراطية إلى قمع وتصدُّ لهذه التيارات مهما كانت متنورة أو معتدلة، ما يؤدي إلى تأسيس المنظمات والجماعات السرية، وإظهار ردود أفعال غاضبة لا تجد وسيلة للتعبير عن نفسها إلا بالأعمال الإرهابية بحجة الدفاع عن النفس وتحصيل الحقوق.
7. الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، والذي كان وما زال سبباً حقيقياً في تفريخ الإرهاب والعنف والفكر المتطرف الذي لا يتقبل الرأي الآخر، وذلك بسبب الممارسات الإسرائيلية التي تستند إلى أعمال إرهابية حقيقية على غرار قتل المدنيين والتعدي على حقوق الآخرين، وتملك الأراضي والبيوت بالارتكاز على القوة والإكراه. وقد أدت هذه الممارسات لردود فعل سلبية من المجتمعات في المنطقة، ترسخت في عقول الشباب من كلا الجنسين. كما إن الاحتلال الإسرائيلي المتغطرس كان وما زال مولدأ أساسياً لقضايا القتل والتفجير وسلب الأراضي، وكان هذا واضحاً سواء من خلال الإعلام أو من خلال الروايات التي يتم سردها من قبل أشخاص تعرضوا لممارسات إرهابية.

ث- دوافع اقتصادية

يعدّ الوضع الاقتصادي من العوامل الرئيسية التي تؤثر في استقرار المجتمعات؛ لما له من آثار تنعكس على مستوى الخدمات المقدّمة، وحجم الضرائب المفروضة، ومستوى دخل الفرد، وقدرة الحكومة على تحسين البنية التحتية والاستثمار. ونتيجة للظروف والأزمات الاقتصادية في العالم بشكل عام والوطن العربي بشكل خاص، أصبحت الحكومات تواجه تحديات اقتصادية كبيرة في تحقيق الرفاه المعيشي للأفراد بسبب تخصيص الكثير من موازنتها للجوانب العسكرية والأمنية وخطط التسلّح، بالإضافة إلى انخفاض حجم المساعدات من الدول المانحة، الأمر الذي يدفع كثيراً من الأفراد الذين يعانون من تدني مستوى الدخل، إلى دعم تغيير الأنظمة، والذي لا يمكن -من وجهة نظرهم- إلا من خلال نشر البلبلة، وضرب الاستقرار الأمني الداخلي، والتواطؤ مع المجموعات الإرهابية والمتطرفة لضرب أهداف حيوية في الدول المستهدفة.

وتعدّ البطالة من العوامل التي تلعب دوراً مهماً في توليد الإحباط عند العديد من الأفراد في المجتمعات التي تواجه تحديات اقتصادية، وهو ما يتيح لمجموعات مثل «داعش» استغلال الوضع وتوظيفه لصالحها. إذ تروّج «داعش» نفسها على أنها منظمة تدعم وتعزز وتتطلع إلى إحداث الازدهار الاقتصادي وتكافؤ الفرص إلى جانب تطبيق معايير المساواة حيث جميع ألوان البشرية والأعراق مزيج واحد.

كما تعدّ التحديات الاقتصادية عاملاً تعتمد المجموعات الإرهابية عليه لتسليط الضوء على الفروق الطبقيّة واسترعاء الانتباه إلى عدم المساواة بين النخبة الذين يعيشون بسخاء، والفقراء الذين يعانون لتأمين احتياجاتهم الأساسية، رغم توفر الموارد الكافية لجميع المواطنين ليعيشوا حياة كريمة.

ج- المنظومة التعليمية

تعدّ المنظومة التعليمية من أهم الركائز التي يمكن أن تلعب دوراً مهماً في بناء المجتمعات، بخاصة إن كانت هذه المنظومة تقوم على تبادل الآراء وتفعيل الأدوات التفكيرية والإبداعية. إلا أن هذه الخصائص تبدو غائبة عن المنظومة التعليمية في الأردن، والتي تقوم على أسلوب التعليم الفردي والتلقين والتكرار والحفظ دون إشراك الطالب في أي دور من الأدوار خلال عملية التعليم.

كما إن أساليب التعليم في الأردن لا تعتمد على التحليل والنقد، ولا تُعنى بتوفير مساحة كافية للطلبة للتعبير عن آرائهم وأفكارهم، فضلاً عن أن أساليب العقاب كانت تقوم -حتى فترة وجيزة- على الضرب والتنكيل وإعلاء الصوت.

لقد أنتجت هذه الممارسات أجيالاً تتقبّل ما يمليه عليها الأعلى سلطة، سواء أكان مسؤولاً في جماعة متطرفة أم أميراً لها، ما جعل هذه الجماعات تستعمل أساليب التلقين والأوامر والنواهي لضمّ الشباب إليها.

ح- وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي

لعبت وسائل الإعلام بأشكالها المختلفة دوراً كبيراً في دعم ظهور العنف والتطرف في المجتمعات، وأسهمت بشكل كبير في إظهار المجموعات الإرهابية على أنها تمتلك إمكانيات وموارد هائلة من خلال بث انتصاراتها في ساحات المعارك ونشر تقارير متلفزة عن مدى رضا المواطنين ورخاء العيش في ظل حكم هذه المجموعات.

ومن جهة أخرى، عملت قنوات دينية كثيرة على بث محتوى ديني مغلوطن، وبشكل ممنهج، يشجع المجتمعات على دعم الجماعات الإرهابية وتمويلها، وتأييد تنفيذ أعمال إرهابية ضد أي شخص أو جهاز أمني أو عسكري يعمل ضد مصالح هذه المجموعات أو يحاربها. وتروج هذه القنوات لدعم المجموعات الإرهابية بوصفه إطاعة لله وضمانة لبلوغ الجنة.

كما ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي، وبشكل كبير، في تأمين منصة فاعلة ونشطة للمجموعات الإرهابية للتواصل والتنسيق وبث المحتوى المتطرف والانتصارات - الوهمية- والتجنيد الإلكتروني الذي وفر الكثير من الأموال والجهود وساهم في زيادة إمكانية وصول هذه المجموعات إلى الأفراد الأكثر عرضة.

وقد ساهم ضعف المحتوى العربي المضاد والبديل للمحتوى الذي تبثه المجموعات الإرهابية على منصات التواصل الاجتماعي، في ارتفاع تقبّل العديد من المجتمعات العربية لفكرة وجود المجموعات الإرهابية في بداية الأمر، ثم سرعان ما تراجع هذا التأييد بعد وضوح توجهات هذه المجموعات وممارساتها اللاإنسانية مع استمرار تأييد محدود من بعض الفئات لمجموعات مثل «الجيش الحر» كونها تقاوم النظام السوري بصفته نظاماً دموياً.

ولعب تباطؤ الكثير من الحكومات في الاستجابة المسبقة لأنشطة المجموعات الإرهابية على منصات التواصل الاجتماعي، دوراً مهماً في إضعاف قدرة هذه الحكومات على السيطرة على المحتوى الذي تبثه المجموعات الإرهابية أو حتى مجاراته والتصدي له بمحتوى بديل مضاد، خصوصاً مع الفهم العميق الذي أظهرته المجموعات الإرهابية لسلوك الأفراد على مواقع التواصل الاجتماعي وكيفية كسب تأييدهم وتعاطفهم.

خ- دور التنشئة

لدور التنشئة دورٌ كبير في تعزيز الميولات المتطرفة القابلة للعنف، وهو ما تؤكد الروايات التي يتم سردها داخل بعض تلك الدور، والتي تتعلق بالتهجير، والفتح، ونشر الأديان... إلخ.

ثانياً: الجهات المعنية بمكافحة التطرف وآليات عملها

أ- المؤسسات الحكومية

بدأ عمل الحكومة الأردنية على مكافحة التطرف بجانبه المدني في بدايات عام 2012، عندما قامت الحكومة بإصدار إستراتيجية مكافحة الإرهاب والتطرف والتي لم يرق العمل فيها إلى المستوى المنشود بسبب ضعف التنسيق وتأخر تسمية 14 وزارة وجهة حكومية لمثلها. ثم قامت الحكومة بإصدار الخطة الوطنية لمواجهة التطرف عام 2014 بتفاصيل وإجراءات تنفيذية توضح دور كل وزارة في هذه الخطة، وتراقب ذلك مع استحداث مديرية مكافحة التطرف والعنف في وزارة الداخلية، التي نفذت جزءاً من الخطة ولكنها لم تكتمل بسبب بدء الحكومة بالعمل على صياغة إستراتيجية جديدة لمكافحة التطرف عام 2015 بهدف الاستجابة للتطورات في مشهد التطرف والإستراتيجيات والوسائل التي ابتكرتها المجموعات الإرهابية ومجموعات التجنيد والاستقطاب في الأردن والمنطقة.

ثم عملت الحكومة على نقل مديرية مكافحة التطرف والعنف والإستراتيجية الجديدة لوزارة الثقافة عام 2016 دون مخصصات أو دعم يمكنها من تنفيذ مهامها أو استكمال جهود المديرية السابقة بشكل فاعل.

وقامت الحكومة باستحداث مجموعة من الوحدات المعنية بمكافحة التطرف في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، وزارة التربية والتعليم، ووزارة الثقافة. كما قامت وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بإشراك عدد من الأئمة والواعظات بأنشطة بناء القدرات حول آليات نشر الوعي للحد من انتشار الفكر المتطرف، وإدراج درس عن مكافحة التطرف ضمن الخطة الشهرية لدروس التوعية الدينية التي ينفذها الأئمة والواعظات في المجتمعات المحلية.

وفي مطلع عام 2015، استحدثت مديرية الأمن العام مركز السلم المجتمعي، الذي يعد أحد أهم الإنجازات التي تسجل للحكومة، حيث أن هذا المركز يكاد يكون الوحيد المتخصص بمكافحة الفكر المتطرف بما يمتلكه من كفاءات مدربة ومن ذوي الخبرة في مجال مكافحة الإرهاب والوقاية من الفكر المتطرف، بالإضافة إلى وجود وحدة الدراسات التي تعمل بجد

للقوف على أسباب التطرف في المجتمع وآليات الوقاية منه.

وينفذ المركز واجباته من خلال أربعة محاور هي: المحور الوقائي، والمحور الإعلامي، والمحور التأهيلي، والمحور التدريبي.

1. المحور الوقائي

- الاستمرار برصد التطورات الحاصلة في مجال مكافحة الفكر المتطرف ودراساتها وتحليل المعلومات المتعلقة بها.

- دراسة المخاطر والتحديات التي تحول دون تحقيق مبادئ السلم المجتمعي.

- العمل المشترك لتهيئة الأرضية المشتركة للحوار بين مؤسسات المجتمع المدني الرسمية وغير الرسمية من أجل ترسيخ القيم الفاضلة ومكافحة التطرف.

2. المحور الإعلامي

- استخدام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والإلكترونية في نشر الفكر السليم وفي مكافحة التطرف.

- تعزيز علاقات التعاون مع المواقع الإلكترونية في نشر الرسائل الإلكترونية الخاصة بمكافحة الفكر المتطرف.

- إصدار نشرات دورية متخصصة توضح سبلات التطرف، وتوزيع «بوسترات» خاصة بمكافحة الفكر المتطرف.

3. المحور التأهيلي

- إعادة إصلاح وتأهيل الفئات التي وقعت ضحية الفكر المتطرف من خلال التشاركية مع لجان متخصصة، وضمان إعادة إدماجها في المجتمع المحلي.

4. المحور التدريبي

- إعداد مواد علمية تدريبية تناسب الفئات المستهدفة.

- بناء قدرات تدريبية متخصصة في مجال مكافحة الفكر المتطرف.

- الاستمرار بعقد الدورات وورش العمل واللقاءات التثقيفية والتوعوية في مجال مكافحة الفكر المتطرف.

ويلعب مركز السلم المجتمعي دوراً مهماً في نشر الوعي حول آليات الوقاية من الفكر المتطرف من خلال تنفيذ أنشطة توعوية متنوعة في الجامعات والمدارس والمراكز الشبابية، وبالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني. كما يؤدي المركز أدواراً تداخلية للتعامل مع الحالات المتطرفة من خلال فريق متخصص من الأخصائيين النفسيين والدينيين والاجتماعيين، بالإضافة إلى قيامه برصد ومتابعة المواقع الإلكترونية وحسابات الجماعات المتطرفة على منصات التواصل الاجتماعي من خلال فريق مختص بالتعاطي مع قضايا التجنيد الإلكتروني.

ب- مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية

يناط بالمجتمع المدني مسؤولية التشارك مع الجهات الرسمية في ما يتعلق بجهود مكافحة الفكر المتطرف، وذلك من خلال زيادة التشاركية في التخطيط والتنفيذ والتقييم، ومن هنا فإن المجتمع المدني مطالب بتعزيز هذه الجهود وبلورة المشاريع والبرامج التي تساهم في الحد من انتشار الفكر غير المعتدل، لا سيما وأن مؤسسات المجتمع المدني تشهد انتشاراً واسعاً في الآونة الأخيرة، كما إنها أصبحت تكتسب ثقة كبيرة ومصداقية كبيرة من قبل المواطن الأردني.

وتنادي الوثائق الدولية المتعلقة بضرورة محاربة الإرهاب، بأهمية إشراك المجتمع المدني بشكل شامل ومتعدد الأبعاد، فعلى سبيل المثال، أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها الذي اعتمدت به إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في 8 أيلول 2006، على زيادة تشجيع المنظمات المدنية وغير الحكومية، على الانخراط في تعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ الإستراتيجية. وفي إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، شدّد ميثاق عام 2002 لمنع الإرهاب ومكافحته، على أنه من الحيوي إشراك المجتمع المدني في المساهمة بخلق التسوية السياسية للصراعات، وتعزيز حقوق الإنسان والتسامح كعنصر أساس في منع الإرهاب والتطرف العنيف.

وتتميز مؤسسات المجتمع المدني بفهمها المرتفع للثقافة المجتمعية، وقربها من المجتمعات، ما يمنحها القدرة أكثر من سواها على تصميم وتنفيذ أنشطة تساهم بفاعلية في نشر ثقافة الحوار والتسامح، وتدعم التعددية وقبول الآخر، وتعزز من احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والمساءلة الديمقراطية والدمج المجتمعي، وتزيد من دعم المجتمعات للمبادرات والجهود الحكومية للحد من انتشار الفكر المتطرف والقضاء على الإرهاب.

ويمكن توضيح طبيعة الأدوار التي تلعبها مؤسسات المجتمع المدني لمكافحة التطرف والحد من انتشاره، كالآتي:

1. الدور الاستشاري

تقوم مؤسسات المجتمع المدني بإعداد الدراسات والأبحاث للوقوف على أسباب التطرف، والتحديات التي تواجه عملها، وكيفية محاربة التطرف، وصولاً إلى التوصيات. وتقوم بعرض هذه الدراسات للاستفادة منها وتقديمها للجهات الرسمية من أجل العمل على إيجاد حلول واقعية مبنية على هذه الدراسات.

ومن الأمثلة على ذلك، الدراسة التي عملت عليها منظمة الأمم المتحدة للمرأة ومركز الحياة، بعنوان «النساء والتطرف العنيف في الأردن». حيث تناولت الدراسة محاور منها: مفهوم التطرف، ودور النساء في التطرف، وآليات الحماية من التطرف. ووضعت مجموعة من التوصيات لحماية المرأة من التطرف وتعزيز دورها في الحد من انتشار الفكر المتطرف.

2. التمويل ودعم البنية التحتية

تقوم المؤسسات الدولية بتوفير التمويل اللازم للمؤسسات المحلية الحكومية وغير الحكومية لمحاربة الفكر المتطرف، لتمكينها من التخطيط والتنفيذ لأنشطة ومشاريع ومبادرات تدعم جهود مكافحة التطرف والإرهاب وتساهم في الحد من انتشار الفكر المتطرف في المجتمعات المحلية من خلال:

- تطوير البنية التحتية للمؤسسات الحكومية المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف، لتمكينها من متابعة عملها بشكل دقيق واحترافي.
- بناء قدرات العاملين في المؤسسات الحكومية المعنية بمكافحة التطرف ومؤسسات المجتمع المدني حول إستراتيجيات مكافحة التطرف وآليات ضمان التماسك المجتمعي.
- تقديم التمويل المالي لتنفيذ مشاريع ومبادرات وأنشطة تدعم استدامة عمل هذه المؤسسات، وتمكنها من القضاء على انتشار الفكر المتطرف في المجتمعات.

3. التوعية والتعليم وبناء القدرات

يتمحور دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال مكافحة التطرف على الجانب الوقائي من خلال تنفيذ أنشطة ومبادرات تعليمية وتوعوية طويلة ومتوسطة وقصيرة الأمد، تشكل خطوات استباقية لمعالجة الأسباب الجذرية للتطرف، وتحفز المجتمعات المحلية على بذل جهود كبيرة لضمان تماسكها واستدامة حيويتها، ما يجعلها أقل عرضة للتطرف.

ويشتمل هذا الدور لمؤسسات المجتمع المدني، على توفير الوسائل والأدوات اللازمة للأفراد والمجتمعات على اختلاف فئاتهم العمرية ومستوياتهم التعليمية وتوجهاتهم الدينية، لتمكينهم من ممارسة دورهم بفاعلية في مجتمعاتهم، ودعم التعددية دون تطرف ودون إقصاء لأي فئة أو فرد، وتعزيز دور الفرد في البناء المجتمعي.

وبشأن آلية عمل مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية على المستوى الدولي والمحلي في الأردن، فإن هذه المؤسسات تعمل على تنفيذ عدد من المشاريع والبرامج قصيرة ومتوسطة المدى دون تنسيق أو تكامل، بسبب تسابق الجهات المانحة على تحقيق نتائج رقمية من أعداد المستفيدين وحجم الدعم المقدم للحكومات والدول المستهدفة، بالإضافة إلى ضعف التنسيق مع الجهات الحكومية، بسبب تحديات من أبرزها:

- عدم وجود إستراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب والتطرف توضح دور مؤسسات المجتمع المدني في أنشطة الوقاية من الفكر المتطرف وآليات العمل مع الجهات الحكومية ذات الصلة.
- ما زالت القوانين الناظمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني تحد من نشاطها وتضع عراقيل وقيوداً متزايدة أمامها وأمام الحصول على التمويل والدعم من الجهات المانحة لتنفيذ مبادرات ومشاريع تمكنها من لعب دورها الوقائي بشكل فاعل.
- ضعف اتساق عدد من القوانين والأنظمة في ما يخص آليات الحد من انتشار الفكر المتطرف والقضاء عليه. فعلى سبيل المثال، يحد قانون الجرائم الإلكترونية بشكل واضح، من حرية التعبير التي تعد إحدى ركائز عدم التطرف.
- ضعف التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني التي تنفذ مبادرات وأنشطة تتعلق بالحد من انتشار الفكر المتطرف، الأمر الذي أدى إلى تكرار الكثير من الجهود والأنشطة وتكرار الاستهداف لمجتمعات متشابهة.
- تزايد أعداد الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني الخاملة التي لم تتمكن من تنفيذ أي أنشطة ذات صلة بالوقاية من التطرف بسبب ضعف إمكانياتها، أو عدم توفر الدعم الفني والمالي اللازم.

ثالثاً: الإطار القانوني الخاص بمكافحة التطرف

تقوم التشريعات الجنائية على مبدأ الشرعية الجنائية القائل بـ «لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص»، وهذا ما نصّت عليه المعاهدات الدولية. فقد نصّت المادة (11) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على: «لا يبدان أي شخص بجريمة بسبب أي عمل أو امتناع عن عمل لم يكن في حينه يشكل جرماً بمقتضى القانون الوطني أو الدولي، كما لا تُوقَع عليه أي عقوبة أشد من تلك التي كانت سارية في الوقت الذي ارتكب فيه الفعل الجرمي». وقد أكد الدستور الأردني على ذلك، إذ جاء في المادة (8) منه: «لا يجوز أن يقبض على أحد أو يوقف أو يحبس أو تقيّد حريته إلا وفق أحكام القانون». وعليه، لا بد من وجود إطار قانوني يوضح جرائم التطرف، والعقوبة المستحقة على كل منها، لكي يكون بالإمكان ملاحقة أي شخص يحمل فكراً متطرفاً.

وفي يلي أهم القوانين التي تتعرض لجرائم التطرف:

أ. قانون منع الإرهاب رقم (55) لسنة 2006، والمعدل بقانون رقم (18) لسنة 2018 وفقاً للمادة (2) من هذا القانون، فإن العمل الإرهابي هو «كل عمل مقصود أو التهديد به أو الامتناع عنه أياً كانت بواعثه وأغراضه أو وسائله يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي من شأنه تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر أو إحداث فتنة إذا كان من شأن ذلك الإخلال بالنظام العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو تعريض حياتهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو المرافق والأماكن العامة أو الأملاك الخاصة أو المرافق الدولية أو البعثات الدبلوماسية أو احتلال أي منها أو الاستيلاء عليها أو تعريض الموارد الوطنية أو الاقتصادية للخطر أو إرغام سلطة شرعية أو منظمة دولية أو اقليمية على القيام بأي عمل أو الامتناع عنه أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو الأنظمة».

ولم يكتفِ المشرع بتعريف العمل الإرهابي، بل حدّد أيضاً الجرائم التي تصنّف على أنها أعمال إرهابية محظورة، حيث نصت المادة (3) منه على ما يلي:

«مع مراعاة أحكام قانون العقوبات أو أي قانون آخر، تُعتبر الأعمال التالية في حكم الأعمال الإرهابية المحظورة:

1. القيام بأي وسيلة مباشرة أو غير مباشرة بتقديم الأموال أو جمعها أو تدبيرها بقصد استخدامها لارتكاب عمل إرهابي أو تمويل الإرهابيين، سواء وقع العمل أم لم يقع داخل المملكة أو خارجها، متعلق بمواطنيها أو مصالحها.

2. القيام بأعمال من شأنها أن تعرّض المملكة لخطر أعمال عدائية أو تعرّض صلاتها بدولة

- أجنبية أو تعرّض الأردنيين لخطر أعمال ثأرية تقع عليهم أو على أموالهم.
3. الالتحاق أو محاولة الالتحاق بأيّ جماعات مسلّحة أو تنظيمات إرهابية، أو تجنيد أو محاولة تجنيد أشخاص للالتحاق بها أو تدريبهم لهذه الغاية سواء داخل المملكة أو خارجها.
4. تأسيس جمعية أو الانتساب إليها أو لأيّ جماعة أو تنظيم أو جمعية أو ممارسة أيّ منها لأيّ عمل بقصد ارتكاب أعمال إرهابية في المملكة أو ضد مواطنيها أو مصالحها في الخارج.
5. استخدام نظام المعلومات أو الشبكة المعلوماتية أو أيّ وسيلة نشر أو إعلام أو إنشاء موقع إلكتروني لتسهيل القيام بأعمال إرهابية أو دعم لجماعة أو تنظيم أو جمعية تقوم بأعمال إرهابية أو الترويج لأفكارها أو تمويلها أو القيام بأيّ عمل من شأنه تعريض الأردنيين أو ممتلكاتهم لخطر أعمال عدائية أو انتقامية تقع عليهم.
6. حيازة أو إحراز أو صنع أو استيراد أو تصدير أو نقل أو بيع أو تسليم مادة مفرقة أو سامة أو كيميائية أو جرثومية أو إشعاعية أو ملتهبة أو حارقة أو ما هو في حكم هذه المواد أو أسلحة أو ذخائر أو التعامل بأيّ منها على أيّ وجه بقصد استخدامها للقيام بأعمال إرهابية أو على وجه غير مشروع.
7. الاعتداء على حياة الملك أو حرّيته أو الملكة أو ولي العهد أو أحد أوصياء العرش.
8. كل فعل يُقترف بقصد إثارة عصيان مسلّح ضد السلطات القائمة بموجب الدستور أو منعها من ممارسة وظائفها المستمدة من الدستور أو تغيير دستور الدولة بطرق غير مشروعة.
9. تشكيل عصابة بقصد سلب المارة والتعدي على الأشخاص أو الأموال أو ارتكاب أيّ عمل آخر من أعمال اللصوصية».
- وأجازت المادة (4) للمدعي العام أن يفرض على أيّ مواطن يُشتبه بتورّطه بأيّ نشاط إرهابي، الرقابة في محل إقامته، ومراقبة جميع تحركاته واتصالاته، ومنعه من السفر. كما يحق للمدعي العام تفتيش مكان وجود المواطن المشتبه به والتحفّظ على أيّ شيء يجده له علاقة بنشاط إرهابي. وله أيضاً صلاحية حجز التحفّظي على أيّ أموال يُشتبه علاقتها بنشاطات إرهابية.
- أما بالنسبة للعقوبات المفروضة على مرتكبي الجرائم الإرهابية، فهي تبدأ بحسب المادة (7) بالأشغال الشاقة المؤقتة، وتصل إلى عقوبة الإعدام تبعاً لحجم الجريمة. ولم يقصر القانون العقوبة على مرتكب الجريمة أو الشريك فيها، بل إنها وفقاً للمادتين (5) و(7)، تشمل الشخص الذي يعلم بوجود مخطط إرهابي أو وصل إليه أو اطلع على معلومات أو

وصلت إليه أي معلومة ذات صلة بعمل إرهابي ولم يبلغ الأجهزة الأمنية عنها، حيث يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات.

ب- قانون منع الجرائم الإلكترونية رقم (27) لسنة 2015

يعد استخدام الشبكة العنقودية للذم والتحقير من مظاهر التطرف والاعتداء على خصوصيات الآخرين وحررياتهم، لذلك ينظر هذا القانون إلى استخدام شبكة الإنترنت للإساءة لأي شخص آخر جريمة تستوجب العقوبة. وهذا ما ورد في المادة (11) من القانون والتي تنص على: «يعاقب كل من قام قصداً بإرسال أو إعادة إرسال أو نشر بيانات أو معلومات عن طريق الشبكة المعلوماتية أو الموقع الإلكتروني أو أي نظام معلومات تنطوي على ذم أو قبح أو تحقير أي شخص، بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن (100) مائة دينار ولا تزيد على (2000) ألفي دينار».

رابعاً: تحديات مكافحة التطرف

نظراً لحساسية قضايا التطرف من الناحيتين الدينية والاجتماعية، هناك الكثير من التحديات التي تواجه المؤسسات والأشخاص الذين يعملون في هذا المجال، والتي تعد من العوائق التي تحول دون تطبيق البرامج الموضوعة وزيادة فعاليتها، حيث أن هذه التحديات يمكن أن تحد من انتشار البرامج على مستوى الأردن، وهو ما يستدعي إعادة النظر في آليات وأدوات العمل التي من الممكن الارتكاز عليها للشروع في أي برنامج أو مشروع يوضع لمكافحة الفكر المتطرف والإرهاب.

وعلى الصعيد المحلي، تتنوع التحديات لتشمل التحديات الدينية والثقافية والقانونية وسواها، وهو ما يجعل العمل على مكافحة الفكر المتطرف يتقدم ببطء ويواجه الكثير من العوائق.

ومن أبرز تحديات مكافحة التطرف:

1. عدم وجود إستراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب والتطرف، توضح دور مؤسسات المجتمع المدني في أنشطة الوقاية من الفكر المتطرف وآليات العمل مع الجهات الحكومية ذات الصلة.

2. ضعف اتساق عدد من القوانين والأنظمة في ما يخص آليات الحد من انتشار الفكر المتطرف والقضاء عليه. فعلى سبيل المثال، يحدّ قانون الجرائم الإلكترونية بشكل واضح، من حرية التعبير التي تعدّ إحدى ركائز عدم التطرف.
3. ضعف التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني التي تنفذ مبادرات وأنشطة تتعلق بالحد من انتشار الفكر المتطرف، الأمر الذي أدى إلى تكرار الكثير من الجهود والأنشطة وتكرار الاستهداف لمجتمعات متشابهة.
4. تزايد أعداد الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني الخاملة التي لم تتمكن من تنفيذ أي أنشطة ذات صلة بالوقاية من التطرف بسبب ضعف إمكانياتها، أو عدم توفر الدعم الفني والمالي اللازم؛ الأمر الذي أدى إلى ضعف ثقة المجتمعات المحلية بقدرة المجتمع المدني على إحداث أثر إيجابي بخلق مجتمعات حيوية وتماسكة.
5. عدم وجود آليات تنسيق بين الجهات المعنية في الحكومة لمكافحة ظاهرة التطرف (وزارة الأوقاف، وزارة التربية والتعليم، وزارة الثقافة، وزارة الشباب، الجامعات، وزارة التنمية الاجتماعية)، وعدم وضوح الرؤية حول البرامج المعنية بمكافحة الإرهاب.
6. عدم وجود برامج تستهدف الفئة الضالّة بشكل مباشر.
7. عدم وجود برامج موجّهة للمرأة التي تتولى الدور الأكبر في الأسرة، حيث تعدّ عاملاً رئيسياً من عوامل التنشئة.
8. قلة عدد القادة الدينيين (الشيوخ) ذوي الأهلية العلمية والحضور الجماهيري (الشعبي) والذين يتمتعون بمصداقية عالية.

خامساً: فحاور مكافحة التطرف

إنّ عملية محاربة الفكر المتطرف عملية متكاملة، تركز على العديد من الخصائص، وتتطلب توحيد جهود العديد من المؤسسات والعمل بشكل تكاملي من أجل تحقيق الأهداف المرجوة. وتالياً مجموعة من محاور العمل التي من الممكن الاستناد إليها، مع العلم أن بناء إستراتيجية تفصيلية لمكافحة الإرهاب والتطرف يتطلب دراسة عملية يجب العمل عليها من جميع الأطراف المعنية.

أ- الإطار التنظيمي

يجب العمل على إنشاء تحالف لمؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في هذا المجال، بهدف مراعاة تنوع البرامج التي يتم تنفيذها ومضاعفة التنسيق بين المؤسسات التي تقدم هذه البرامج. ومن المهم أن يكون هناك تنسيق وثيق مع الوزارات المعنية من أجل الوصول إلى أكبر مساحة جغرافية ممكنة وأكبر عدد من المستفيدين.

وبعد إنشاء التحالف، يمكن العمل على تصميم خطة عمل وطنية شاملة لمكافحة التطرف ونشر ثقافة الحوار وتقبل الآخر.

ب- بناء قدرات الأفراد المؤثرين

لضمان تحقيق خطوات استباقية تضمن تمكين المجتمعات بصورة تجعلها أكثر قدرة على التصدي لموجات التجنيد في المجموعات الإرهابية وثقافة التطرف، لا بد من التركيز على مثلث التأثير المتمثل في الأسرة والمدرسة ودار العبادة، من خلال بناء قدرات الأطراف الأكثر تأثيراً في هذه المؤسسات الثلاث (الأبوان، والمعلم، والقائد الديني)، إلى جانب المؤثرين والناشطين المجتمعيين.

ويمكن تلخيص كيفية العمل مع كل من هذه الأطراف كما يلي:

الأبوان

لأن العائلة هي الحاضن الأول للطفل والمصدر الرئيسي لتشكيل المنظومة الأخلاقية والسلوكية ومجموعة المبادئ عند الإنسان، خصوصاً في المرحلة العمرية المبكرة، فلا بد من ضمان قدرة الأبوين - أو أحدهما على الأقل - على منح الأبناء مجموعة القيم والمبادئ التي تشكل سلوكاً إيجابياً للطفل بحيث يتفاعل بشكل إيجابي مع مجتمعه دون أي تطرف.

ويكون بناء قدرات الأبوين من خلال التركيز على اتجاهين أساسيين هما الجانب السلوكي، والجانب الإجرائي. ففي الجانب السلوكي، يتم تعريف الأبوين بمفاهيم الوقاية من التطرف والمفاهيم المتعلقة بحقوق الإنسان ومهارات الحياة الأساسية ومجموعة القيم الإنسانية التي يجب أن تتكون لديهم بحيث يكونون قادرين على نقلها لأبنائهم من خلال ترجمتها لمنهج حياة يؤمنون به ويطبّقونه في تعاملاتهم اليومية. وفي الجانب الإجرائي، لا بد من تزويد الأبوين بمجموعة المهارات والسلوكيات التي تمكنهم من ضمان خلق بيئة آمنة طاردة للتطرف ومشجعة على التنوع وقبول الآخر والتفكير الناقد من خلال تعريفهم بما يلي:

- تقنيات استخدام الإنترنت، لضمان إنترنت منزلي آمن. -

- تقنيات استخدام منصات التواصل الاجتماعي، لضمان حماية أنفسهم وأبنائهم من التجنيد الإلكتروني والتعرض للمحتوى الإلكتروني المتطرف الذي تبثه المجموعات الإرهابية والمتطرفة.
- ثقافة الحوار.
- آليات التدخل عند الاكتشاف المبكر للتطرف، سواءً عند أحد الأبناء أو عند أحد أصدقاء الابن أو أقاربه.
- قنوات الإبلاغ للأجهزة الأمنية المعنية.
- كيفية التعامل مع الفضول الدائم للأطفال من خلال الإجابة بطريقة نموذجية وفاعلة تضمن عدم لجوء الأبناء إلى الإنترنت أو مواقع التواصل الاجتماعي أو أشخاص آخرين للحصول على المعلومات التي يرغبون بمعرفتها.

- المعلمون

تشكل المدرسة المصدر الثاني لتزويد الطفل بالمعلومات والقيم والسلوكيات التي يتم اكتسابها من خلال أنشطة التعليم والاحتكاك بزملائه في الصف، ويُعدّ المعلم الطرف الأكثر قرباً من الطالب في المدرسة بحكم أن معظم وقت الطالب يكون برفقة المعلمين، الأمر الذي يوجب تمكين المعلمين من المعرفة والمهارات والسلوكيات التي تضمن خلق بيئة تعليمية وتربوية آمنة مشجعة على الإبداع وتتكامل مع دور الأسرة، وتمنح المعلم مساحات وأدواراً داخل الغرفة الصفية وخارجها.

- القادة الدينيين

يمثل القائد الديني مرجعاً مهماً للكثيرين، إذ يتوجهون إليه بالسؤال عن أيّ شأن من شؤون الحياة سواء من خلال زيارة دار العبادة التي يوجد فيها هذا القائد أو من خلال التواصل مع البرامج الإذاعية والتلفزيونية ومن خلال مواقع التواصل الاجتماعي التي تستضيف القادة الدينيين أو تقدّمهم.

لذلك، لا بد من بناء القدرات المعرفية للقادة الدينيين، وتطوير مهاراتهم في التصدي والتعامل مع الأسئلة المتعلقة بالتطرف، وتمكينهم من تصميم الخطاب الديني بطريقة مؤثرة وفاعلة تضمن بث السلام والحث على محبة الآخر ومحبة الوطن وتشجيع فكرة أن الدين منهج حياة وليس محصوراً بالعبادات فقط. بالإضافة إلى تزويد هؤلاء القادة بمهارات استخدام مواقع



التواصل الاجتماعي كأدوات لنشر المحتوى الديني المضاد للمحتوى الذي تبثه المجموعات الإرهابية، وتمكينهم من مهارات البحث المتقدمة التي تتيح لهم التعمق والتفسير المتوازن للنصوص الدينية التي يسيء المتطرفون والمتشددون استخدامها وتوظيفها.

- المؤثرون والناشطون المجتمعيون

يلعب المؤثرون المجتمعيون (الوجهاء والمؤثرون على مواقع التواصل الاجتماعي) وناشطو المجتمع، دوراً مهماً في المجتمعات، خصوصاً المحلية، بسبب نشاطاتهم ووجودهم بالقرب من متابعيهم ومجتمعاتهم، وامتلاكهم المهارات والفهم للثقافة المجتمعية، وقدرتهم على بلورة الرسائل المختلفة بما يتلاءم مع - ويضمن - تقبل المجتمعات لها.

لذلك، لا بد من التركيز على بناء قدرات الوجهاء والناشطين المجتمعيين، بمن فيهم المؤثرون على مواقع التواصل الاجتماعي، في مجالات الوقاية من التطرف ومكافحة التجنيد الإلكتروني، وكذلك في تنفيذ حملات إلكترونية ومبادرات للتوعية والتثقيف.

ومن الضروري استثمار طاقات المؤثرين والناشطين المجتمعيين بفاعلية من خلال إنشاء منصات وشبكات تمكنهم من التواصل والتشبيك والتنسيق للأنشطة المختلفة، وتوفير الدعم المالي واللوجستي، ليتمكنوا من لعب أدوار فاعلة في الوقاية والحد من انتشار الفكر المتطرف.

ت- الأنشطة والفعاليات

تتطلب مكافحة التطرف تكثيف الأنشطة التي تساعد على نشر ثقافة الحوار والتسامح وقبول الآخر، واستهداف شرائح المجتمع كافة فيها، وعدم الاقتصار على المدن الرئيسية، والوصول إلى المناطق البعيدة والناحية، ذلك أن المجتمعات المغلقة أكثر عرضة لانتشار أفكار التعصب والتطرف داخلها.

إنّ الأردن يعاني من تغيرات ديموغرافية بسبب موجات نزوح اللاجئين المتواترة في ظل الاضطرابات في المحيط، ما أدى إلى اندماج مجموعات كبيرة من اللاجئين الذين يحملون ثقافات تختلف - جزئياً - عن ثقافة المجتمعات المستضيفة، ويعمل بعضهم على نشر التطرف والتشدد من خلال بثّ قصص وروايات تؤيد المجموعات الإرهابية وتشجّع على الانضمام لجبهات القتال والصراع في دول الجوار التي تعاني من حروب وويلات. وهنا، لا بد من دمج اللاجئين الموجودين في المجتمعات المستضيفة، بأنشطة التوعية والوقاية من التطرف، إلى جانب توظيف الوجود المؤقت للاجئين ليلعبوا أدواراً أكثر إيجابية.

ث- المؤسسات التعليمية

لا بد من مراجعة المنظومة التعليمية بمكوناتها كافة، بدءاً من رياض الأطفال وحتى الدراسات العليا، ولا بد من إعادة النظر بالمنهج التي يتم تدريسها داخل تلك المنظومة وضرورة مراجعتها وتعديلها بما ينسجم مع الهدف الأساسي، وهو بناء جيل خالٍ من أي سمات متطرفة. ومن الواجب إعادة النظر بأساليب التدريس المعتمدة حالياً ومحاولة تطويرها بشكل فعال وسريع، إلى جانب التركيز على دور التنشئة ومراقبتها بشكل كامل ومراقبة المحتوى الذي يتم تدريسه فيها.

التوصيات

1. تقليص أثر الدوافع والعوامل المؤدية لانخراط الأفراد الأكثر عرضة في الأردن، للقضاء على فرص الاستقطاب أو الارتباط أو التواصل مع المتطرفين الذي قد يؤدي إلى الانخراط في أنشطة الترويج والتطرف العنيف أو الإرهاب.
2. تصميم إستراتيجية أكثر فاعلية للتصدي للمحتوى الدعائي الذي تبثه المجموعات المتطرفة؛ من خلال دعم نشر المحتوى البديل الذي يحتوي على روايات وقصص ورسائل تهدف للحد من تعاطف ودعم وانضمام الفئات الأكثر عرضة (وتستهدف بالمقام الأول الجمهور الأصغر سناً والنساء) إلى المجموعات المتطرفة والمجموعات الإرهابية، ويعزز التفكير الناقد والوعي بحقيقة هذه المجموعات وخطورها، لتطوير القدرة على التماسك والصمود تجاه هذا المحتوى الدعائي وأنشطة التجنيد.
3. إشراك وتمكين الجهات الفاعلة على المستوى المحلي (القيادات المجتمعية، النساء، والشباب) في الأنشطة الرامية لتعزيز دور المجتمعات وقدرتها على مواجهة الاستقطاب والتطرف.
4. تطوير الأطر التشريعية والتنفيذية النازمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص لتمكين من المساهمة بفاعلية في حل المشاكل والتحديات المحلية (المتعلقة بالبطالة، والتعليم، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، وسيادة القانون... إلخ) والتي قد يتم استغلالها من قبل مجموعات التجنيد.
5. إشراك القادة الدينيين في برامج بناء القدرات بحيث تشمل على تطوير المحتوى البديل والمضاد للمحتوى الديني الذي تستخدمه المجموعات الإرهابية والمتطرفة في تبرير نشاطاتها ووجودها ووجوب دعمها وتأييدها. وتزويد هؤلاء القادة بالمهارات اللازمة في البحث العلمي، وفي استخدام وتوظيف مواقع التواصل الاجتماعي لنشر المحتوى المضاد

- والرسائل البديلة، وتوسيع دورهم في تنفيذ أنشطة مجتمعية لنشر الوعي المجتمعي وليس الديني فقط، بالنظر إلى التأييد المجتمعي الذي يحظى به القادة الدينيون.
6. جعل التدخلات الرامية للحد من انتشار الفكر المتطرف تركّز -قدر المستطاع- على مجموعات محددة فرعية، بحيث يتم تعظيم نتائج هذه التدخلات بشكل أكثر دقة.
7. تطوير إستراتيجية التعليم المدرسي لتصبح أكثر توجهاً للمهارات والتفكير الناقد والمهارات الحياتية، وتوفير ما يلزم لبناء قدرات المعلمين والمرشدين والإداريين في هذا الإطار، بالإضافة إلى تطوير المناهج المدرسية ومنهجية التعليم.
8. تطوير ودعم مظلة تنسيقية لعمل مؤسسات المجتمع المدني بهدف ضمان تجنب ازدواجية الجهود، وتحقيق تكافؤ الفرص في أنشطة الحد من انتشار الفكر المتطرف.
9. تحسين ثقة المواطنين بآليات الإبلاغ المعتمدة لدى الجهات الأمنية، من خلال نشر الدعاية لقنوات إبلاغ آمنة تضمن إيصال المعلومات فوراً عن أي حالة أو نشاط للمجموعات المتطرفة.
10. إطلاق إستراتيجية وطنية شاملة منشورة لمكافحة التطرف والإرهاب في الأردن، تشمل على معايير واضحة للأداء من خلال إشراك جميع الأطراف المعنية (القطاع الحكومي بمؤسساته المدنية والعسكرية، ومؤسسات المجتمع المدني، والقيادات المجتمعية)، لضمان أعلى درجة من التنسيق والتبني ودعم تنفيذ هذه الإستراتيجية.
11. تطوير آليات الرقابة على أنشطة دور تحفيظ القرآن والعاملين فيها، وخاصة في المناطق الأكثر عرضة للتطرف، لضمان عدم استغلالها من قبل أي مجموعة أو أفراد مجندين بغرض نشر الأفكار المتطرفة ورفع تقبُّل الأطفال لفكرة التطرف العنيف أو الترويج والانضمام للمجموعات الإرهابية.
12. تجريم التحريض عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتعامل معه بجدية من خلال تطبيق الإجراءات القانونية.
13. اهتمام وزارة الشباب بالأطراف (القرى والبوادي والمخيمات)، فهي خزان التطرف بفعل الفراغ والتهميش والبطالة. ويتم ذلك من خلال التركيز على دعم مراكز الشباب، وتوفير المكتبات وغرف الألعاب الرياضية، وعقد المؤتمرات التي تعزز من قيم المواطنة كعنوان توحيد بين الناس.
14. دراسة الأسباب التي تؤدي إلى انتشار التطرف بشكل واقعي وشمولي.

15. التنسيق الجاد بين جميع الجهات لتوحيد الجهود الوطنية في هذا المجال.
16. إيجاد إعلام وطني فاعل ينبذ خطاب الكراهية ويكون مرجعاً موثقاً لدى المواطن في نقل الأخبار، وضرورة التركيز على الجهود المبذولة من قبل أجهزة الدولة.
17. التنسيق المشترك حول توحيد المفاهيم المصطلحات المتعلقة بالإرهاب والتطرف ليكون الخطاب موحداً بين جميع الجهات المعنية.
18. إدراج مسألة مقاضاة الأحداث في جرائم الإرهاب ضمن القوانين والتشريعات، بما يضمن إعادة تأهيلهم أو إيجاد عقوبات بديلة تتناسب مع طبيعة الحدث.
19. إيجاد مؤسسات خاصة تعنى بتقديم الرعاية للنزلاء المفرج عنهم والمتورطين بقضايا إرهابية.

